

عمان في 2013/5/5

الرقم : ت ج 1/1 / ٨٢٦

للانصاف
- الجور
- الانصاف
/

السادة / هيئة الاوراق المالية المحترمين
عمان - الاردن

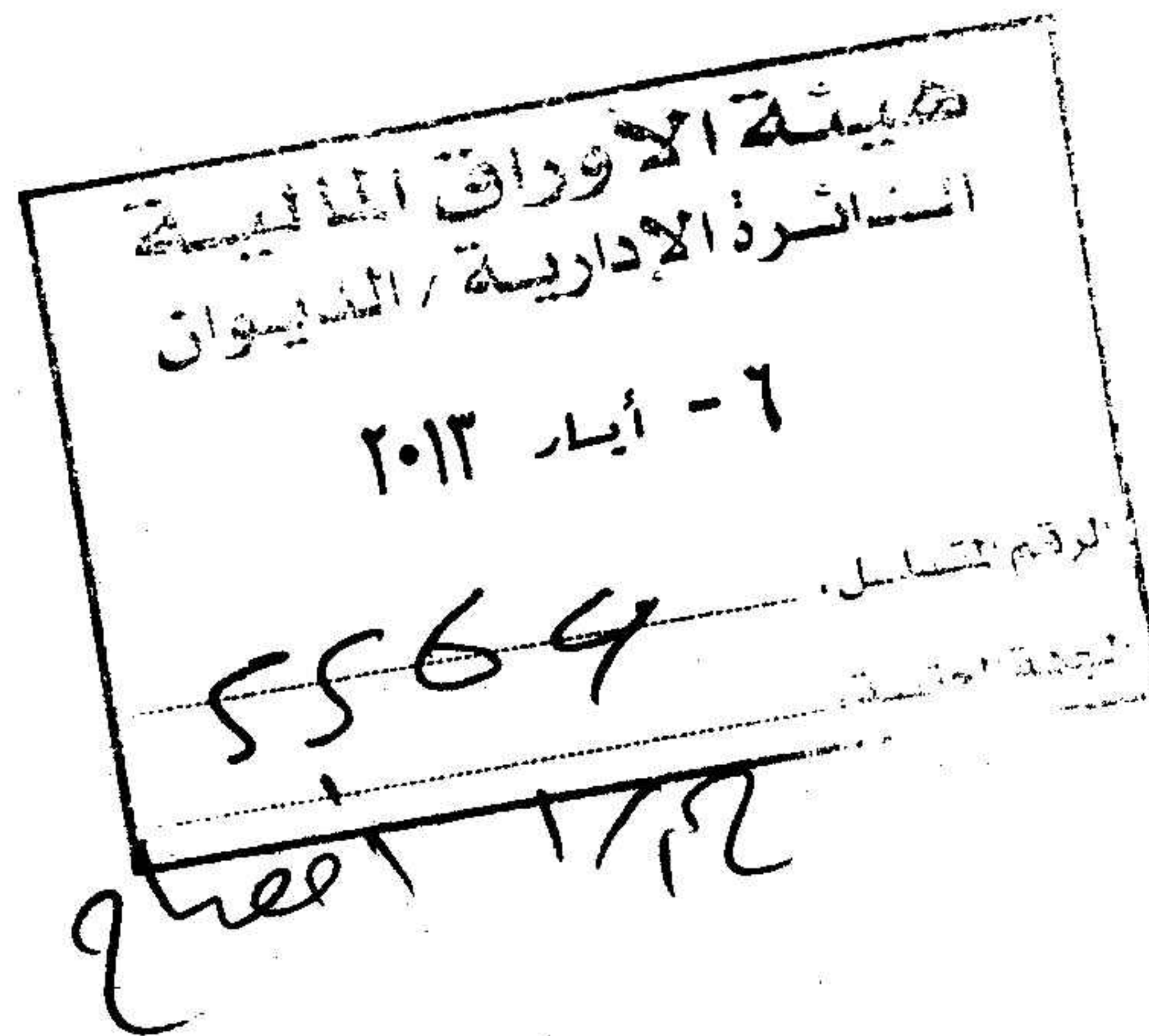
تحية طيبة وبعد ،

مرفق طيه صورته من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة المنعقد بتاريخ
2013/4/25 والمعتد من قبل مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير الاداري

زياد حسين



عمان في 2013/4/25

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي
الثاني والثلاثون لشركة التسهيلات التجارية الأردنية
المساهمة العامة المحدودة

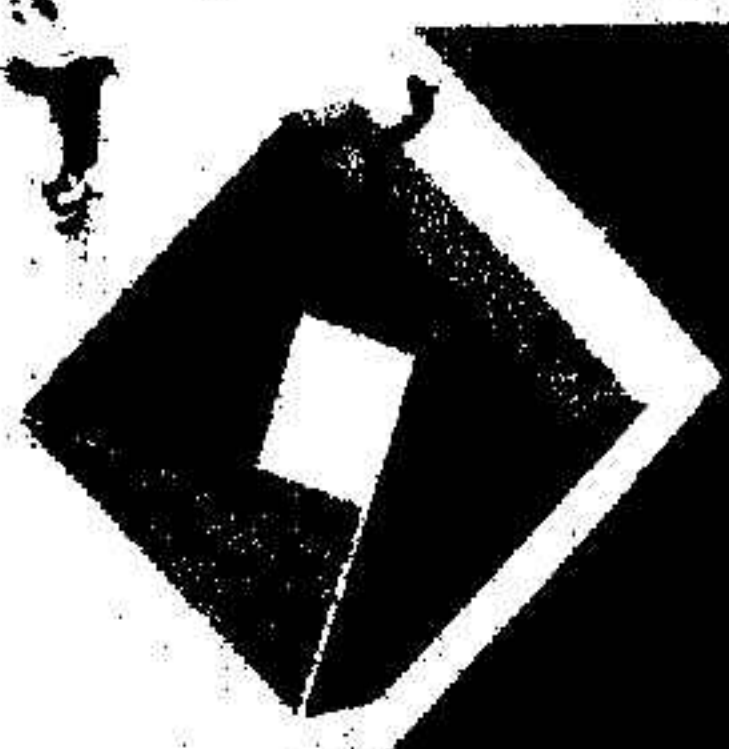
بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة عقدت الهيئة العامة للمساهمين إجتماعها السنوي الثاني والثلاثون في فندق لاند مارك الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق 2013/04/25 بحضور السيد/ عبدالرحمن الجمالية مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات. ترأس الجلسة السيد/ محمد زكي المصري رئيس مجلس الإدارة ورحب بالسادة الحضور وطلب من السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إعلان قانونية الجلسة حيث أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأن عدد الحضور من المساهمين (13) مساهماً من أصل (519) مساهماً يحملون فيما بينهم (15,785,863) سهماً أصالة، أي ما نسبته (95,5%) من رأسمال الشركة، وأن (5) من أعضاء مجلس الإدارة من اصل (7) يحضرون الإجتماع وكذلك السيد حاتم القواسمي عن شركة القواسمي وشركاه (KPMG) المحاسب القانوني المستقل للشركة ، وبذلك فإن الاجتماع يكون قانونياً ، وطلب من السيد/ محمد المصري رئيس الجلسة افتتاح الجلسة وتعيين كاتباً لها ومراقبين إثنين لفرز الأصوات عملاً بأحكام المادة 181 أ من قانون الشركات. عين السيد رئيس الجلسة السيد/ زياد حسين كاتباً للجلسة والسيد/ عيسى بوشه وطارق حداد مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

وبعد ذلك إنتقل السيد رئيس الجلسة لجدول أعمال الإجتماع وعلى النحو التالي:
أولاً : قراءة وقائع الإجتماع العادي السابق للهيئة العامة.

طلب السيد الرئيس من كاتب الجلسة قراءة محضر إجتماع الهيئة العامة السابق وطلب الحضور من كاتب الجلسة قراءة القرارات فقط ، وبعد القراءة سأل السيد الرئيس إن كان هناك أي إستفسار عن وقائع المحضر حيث لم يكن هناك أي إستفسار.

ثانياً : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2012 وخطة عمل الشركة والمصادقة عليها.

طلب الحضور الإعفاء من قراءة التقرير وتأجيل مناقشته بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة ومناقشته مع الميزانية العمومية، وتمت الموافقة على ذلك.



ثالثاً : سماع تقرير المحاسب القانوني المستقل للشركة عن السنة المالية 2012.

طلب السيد الرئيس من السيد حاتم القواسمي قراءة التقرير على الحضور وتم ذلك.
رابعاً : مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وحساب التوزيع للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليهما.

طلب السيد الرئيس من الحضور التفضل بمناقشة البندين ثانياً ورابعاً من جدول الأعمال.
استفسر مندوب مراقب عام الشركات السيد عبدالرحمن جماليه عن سبب عدم أخذ مخصص لمطالبات ضريبة الدخل وسأل مندوب المراقب مدقق الحسابات اذا كان عدم اخذ مخصص يخالف او يتوافق والمعايير الدولية وعلى اي اساس اعتبرت الشركة نفسها تجاريه وليست ماليه.
رد عليه مدقق الحسابات السيد حاتم القواسمي بان عدم اخذ مخصص لا يخالف المعايير الدولية وسبب عدم اخذ المخصصات يعود لوجود اساس قوي لدى ادارته الشركة والمستشار الضريبي بان الشركة تعتبر شركة تجاريه .

وسأل مندوب مراقب عام الشركات اي جهة تحدد اذا كانت الشركة ماليه او تجاريه
رد عليه السيد المدير العام بان الشركة قامت برفع قضايا للاعتراض على مطالبات دائره ضريبه الدخل والمبيعات وبرأي محامي الشركة فان احتماليه كسب هذه القضايا مرتفعه وعليه لم يتم اخذ مخصص ، كما ان القضاء هو من سيحدد فيما اذا كانت الشركة ماليه ام تجاريه.

وطلب المراقب تسجيل استفساره لاطلاع الدائرة القانونية بوزارة الصناعة والتجارة عليه لتوضيح الامر.

استفسر المساهم عزمي زوربا عن سبب زيادة اقتراض الشركة عن السنة الماضية وهل هو مبرر حيث ان ذلك يحمل مصاريف على الشركة .

رد السيد محمد المصري رئيس الجلسة عليه بانه تم تجميع نقدية للشركة في نهاية السنة لغايات تسديد اسناد القرض الذي يستحق بتاريخ 2013-1-7 وقد تم تسديده في موعده بالاضافة الى ان طبيعة عمل الشركة يتطلب الاقتراض لغايات اقراض العملاء وزيادة محفظتها.

عقب السيد هشام جبر مدير عام الشركة بانه لو تم عمل مقارنة للمديونية مع العام الماضي لنجد انها منخفضة لهذا العام عن العام الماضي .

كما عقب الدكتور مأمون الدبعي بأنه من الخطأ المتاجرة في حقوق الملكية والافضل هو المتاجرة عن طريق الاقتراض للمحافظة على حقوق الملكية.

واستفسر المساهم عزمي زوربا عن سبب زيادة مخصص تدني اوراق القبض المستحقة عن السنة الماضية.

رد السيد حاتم القواسمي بانه لو نظرنا الى رصيد بداية السنة والمضاف خلال السنة لوجدنا بان صافي الاثر لا يزيد عن 783 ألف دينار.

كما استفسر المساهم عن القضايا المقامة من الشركة وعليها .

بين السيد رئيس الجلسة بان القضايا المقامة من الشركة هي على عملاء متعثرين وبالمقابل هناك عملاء رافعين قضايا عكسية كاستئناف وتمييز على الشركة تقريباً بنفس المبلغ .
وبين مدقق الحسابات بانه تم ذكر هذه القضايا في الايضاحات لغايات الافصاح كما تتطلب المعايير المحاسبية.

وسأل مندوب عطفة مراقب عام الشركات عما اذا كان هناك أسئلة أخرى ، وحيث لا يوجد أية أسئلة فيعتبر تقرير مجلس الإدارة وتقرير المحاسب القانوني مصادق عليهما وتمت الموافقة على ذلك بالاجماع.

خامساً : مناقشة قرار توصية مجلس الإدارة بتوزيع (1,320,000) دينار كأرباح نقدية توزع على المساهمين بواقع 8% من رأس مال الشركة.

طلب المساهم السيد صالح السوفي زيادة نسبة الارباح المنوي توزيعها على المساهمين وثنى على طلبه المساهم عزمي زوربا حيث طلبوا ان لاتقل نسبة التوزيع عن 10%.

فرد السيد هشام جبر المدير العام بأن عملية توزيع الارباح تعتمد على الارباح المتحققة وان ادارة الشركة طلبت من مجلس الادارة ان لا تزيد نسبة توزيع الارباح عن 8% في توصية المجلس للهيئة العامة وذلك ليبقى سيوله نقدية في الشركة للقيام باعمالها واقتراح اخذ رأي مدقق الحسابات ان كان بالامكان توزيع 9% فقط .

سأل مندوب مراقب عام الشركات مدقق الحسابات ان تم توزيع اكثر من 8% سيؤثر ذلك على المبالغ المحتجزة و تعديل البيانات المالية وما هي النسبة التي ممكن توزيعها.

رد مدقق الحسابات السيد حاتم القواسمي وأكد بأن قيمة الارباح القابلة للتوزيع 1,519,000 دينار وتستطيع الشركة توزيع ما نسبته 9% من رأس المال دون المساس بأية مبالغ محتجزة ودون تعديل على البيانات المالية .

وبناءً على ذلك قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على توزيع 1,485,000 ديناراً أرباح نقدية على المساهمين بواقع 9% من رأس المال.



سادساً : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2012.
تم إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2012 بالإجماع ضمن أحكام القانون .

سابعاً : انتخاب محاسب قانوني مستقل للشركة للسنة المالية 2013.
تمت الموافقة بالإجماع على إعادة إنتخاب السادة / شركة القواسمي وشركاه (KPMG) اجازته رقم (656) المحاسب القانوني المستقل للشركة لعام 2013 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.

ثامناً : أية أمور أخرى
لا يوجد

وهنا أعلن السيد رئيس الجلسة عن انتهاء الاجتماع وشكر السادة الحضور على تفضلهم بالحضور والمشاركة بالاجتماع.

رئيس الجلسة

محمد زكي المصري

مندوب عطفة مراقب عام الشركات

عبدالرحمن الجماليه

كاتب الجلسة

زياد حسين صالح